

الوفاق خلال دور الانعقاد القادم : رفع بدل التعطل من 150 إلى 300 للجامعيين

300 دينار حد أدنى لرواتب القطاع الخاص

ولذلك لدينا قناعة مع بداية دور الانعقاد على العمل بجد للتقدم بمقترحات لتحسين أوضاع القطاع الخاص، وتداولنا بعض الأفكار ولدينا مقترح إذا انتهينا من دراسته سوف نطرحه للصحافة» وأشار إلى بعض أفكار هذه المقترحة» الدراسة اقترحت زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص لـ 300 دينار وليس 200، لأننا نشعر بأن رقم 200 رقم أكثر واقعية في ظل الظروف الصعبة». وقال الجمري أن أغلبية الشباب لا يرغبون بالعمل في القطاع الخاص بسبب تدني الأجور وظروف العمل الصعبة وتصور أن التركيز على مسألة رفع الرواتب أصبح مطلب ملح جدا ويجب العمل عليه « هذا القطاع الخاص هو القطاع المحرك للاقتصاد ونحن سنبحث وضع حلول لمعاناة موظفي القطاع الخاص من خلال زيادة الرواتب أو تحسين ظروف العمل». وأشار الجمري إلى تحركات وزير العمل السيد مجيد العلوي» سعادة وزير العمل تقدم ببعض المقترحات للحكومة ونحن نشعر بأن الحكومة لديها شئ لتحسين أوضاع القطاع الخاص وهذا ما لمسناه مع زيارتنا لوزير ديوان رئيس الوزراء.

دينار التي سوف يبدأ العمل بها خلال الأشهر القادمة». وأكد حسن أن المقترح المقدم بتعيين مشرف اجتماعي لكل 90 طالب ليس عدد قليل بل أن المشرف يحتاج أن يتعاون مع الطلبة ويرى نواحي القوة والضعف و يعمل على التواصل مع أولياء الأمور ومواجهة صعوبات التعلم لكي يعطي مخرج جيد للعملية التربوية. من جانبه ، بين النائب محمد جميل الجمري عن توجه الكتلة خلال دور الانعقاد القادم نحو تقديم عدد من المقترحات والعمل على تعزيز وضع الموظف في القطاع الخاص قائلًا « نعرف بأن القطاع الخاص مهم من أي زيادات أو حوافز والتي استفاد منها القطاع العام» وأضاف « هناك تحسن كبير في إيرادات الدولة من النفط والغاز الطبيعي مع نهاية العام 2006 ، فتحن نلاحظ كل هذا الأداء الإيجابي من ناحية الإيرادات والمواطن يسمع بهذا التحسن ولكنه لا يحس بأي شئ إيجابي ينعكس عليه وأحس هذا الموظف». وأضاف الجمري « بالخصوص الموظفين في القطاع الخاص يشعرون أنهم فئة مهملة والحكومة لا تنظر إليهم ولا تحاول المساهمة في التخفيف من أوضاعهم الصعبة،

صرح النائب الدكتور عبد علي محمد حسن بأن موضوع توظيف العاطلين الجامعيين يتم وضع الحلول له في لجنة تنفيذية شكلت من قبل ديوان رئيس الوزراء، من جانبه كشف النائب محمد جميل الجمري عن أن كتلة الوفاق في صدد الانتهاء من دراسة مقترح سوف يقدم في الدور القادم يرفع من خلاله رواتب القطاع الخاص لـ 300 دينار للحد الأدنى. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد يوم أمس بمقر كتلة الوفاق بالزنج.

فعلًا إن العاطلين يحتاجون لإعادة تأهيل وأنهم سوف يعوضون بمبالغ مالية من خلال اعتبارهم موظفين في إحدى وزارات الدولة وليس مجرد تأهيل بدون ضمان الوظيفة» وأضاف « يجب أن يكون هناك مبلغ مالي مجزي لمكافأة التدريب كما حدث من قبل سنتين لتأهيل 300 من خريجي اللغة العربية ومنهم 200 دينار، وأتصور حاليًا هذا المبلغ غير مناسب واعتقد أن المقترح الذي قدمناه بمنح الخريج المدرب مبلغ 200 دينار مناسب بسبب الأوضاع الصعبة في الحياة المعيشية». وأشار حسن إلى أن المجلس بصفة عامة والوفاق بصفة خاصة تسعى إلى توظيف الخريجين الجامعيين « خلال الجلسة السابقة 40 نائب وافقوا على مقترح بصفة مستعجلة من قبل الوفاق للحكومة بتوظيف العاطلين الجامعيين أو دفع 200 دينار مقابل التعطل بدل 150

وأكد حسن أن ديوان رئيس الوزراء قام بحصر أعداد العاطلين الجامعيين والذي يقدر عددهم بحوالي 1900 إلى 2000 عاطل تقريبا وسوف يقوم بمسح الوزارات لحصر الشواغر في وزارات الدولة من أجل توظيف العاطلين الجامعيين في الوظائف ذات الإعتمادات المالية « الوظائف ذات الإعتمادات المالية سوف تكون أسرع للتوظيف، أما التي ليس لها إعتمادات مالية ، فيجب أن يعتمد لها ميزانية من قبل ديوان الخدمة المدنية ونحن نعول عليها وطلبنا من مجلس الوزراء تفعيل الإعتمادات بسرعة من أجل حل مشكلة العاطلين الجامعيين». وفي تعقيبه على الحديث الدائر حول إعادة تأهيل الخريجين الجامعيين قال حسن « أثير موضوع ماذا لو احتاج هؤلاء الجامعيين لإعادة تأهيل ، أعتقد بأن هذه الفكرة منطقية ويمكن أن يؤخذ بها في حالة إذا تبين

عدد الوحدات والمساحة وكل التفاصيل بدأت تتقلم منذ إعلان إنشائها لأن . . الوداعي

المدينة الشمالية . . نخشى أن تتحول لمدينة أشباح



■ النائب السيد مكي الوداعي

المسؤولون، أم هي 1000 أم 400 وحدة فقط ؟ وتساءل النائب الوداعي : متى سيبدأ توزيع الوحدات الأولى أم في نهاية هذا العام أم في 2008 ؟ كل هذه الأرقام والمواعيد قد وردت على ألسنة المسؤولين. ولا ندري حتى الآن أيها الصحيح، ثم لماذا تقلصت المساحة إلى النصف ؟ وأين هو الشارع المؤدي إلى المدينة؟ وهل سيكون شارع البديع فتصبح المدينة نقمة لا نعمة؟ إذ سترفع من وتيرة المعاناة اليومية التي يعيشها الناس من زحام هذا الشارع ، وهل صحيح أن وحدات المدينة كما يقول بعض المسؤولين مؤخرًا، استقرت عند 12000 شقة و 2000 آلاف بيت فقط؟ أي 80٪ شقق إلى 20٪ بيوت، لقد أجمع الأهالي في المنطقة على رفض شقق التمليك بشكل قاطع، فمن غير المعقول أن ينتظر المواطن، أكثر من 15 عاما ثم ينتقل إلى شقة يحار كيف يتقاسمها وعياله، كما أنها تصطدم مع أعراف وتقاليد أهالي الشمالية وأهالي البحرين بشكل عام، وما نأمل من المعنيين أن يستمعوا لصوت

تحدث النائب السيد مكي الوداعي عن المدينة الشمالية بعد تزايد الالغظ الدائر حول مصير المدينة وطبيعة المساحة والوحدات والأعداد التي بدأت بالتقلص وابتدا خشيته من أن تتحول هذه المدينة إلى مدينة أشباح حسب وصفه منذ بداية الإعلان عنها في العام 2001 حتى الآن .

على الإلءاء بها، إلا أن المنتبع يجد أن هناك مسلسل تراجع، و يصطدم بفضى عارمة في الأرقام في ما أذيع عن هذه المدينة، لا يمكن معها أن يطمئن إلى وجود خطة عمل واضحة، مثل هذا المشروع الحيوي، والنوعي في آن واحد. واستعرض النائب الوداعي هذه المعلومات بالقول : لكم بعض هذه الأرقام لتحكموا على صدق ما أقول، مساحتها كما قلنا 2000 هكتار ، 1500 هكتار، ثم إلى 1000 هكتار. وأما الطاقة الاستيعابية 20 ألف وحدة 18 ألف وحدة ثم إلى 15 ألف وحدة، وهكذا تراجع عدد السكان من 100 ألف في البداية، إلى 90 ألفا إلى 75 ألفا، وقيل بعد لتي وتأخير بأن 70٪ من الدفان قدتم، ولكن هل بدء البناء بالفعل أم لا ؟ وما هو عدد الوحدات الذي سيبدأ بها 1500 كما وعد

وقال النائب الوداعي : لقد بدء الحديث عن المدينة الشمالية منذ سنة 2001م باعتبار أنها واحدة من أربع مدن هي أكبرها إحداها في المحرق وتبلغ 21 كيلومترا مربعا والثانية في سترة وتبلغ قرابة 4 كيلومترات، والثالثة بامتداد مدينة حمد، والشمالية التي قيل أنها ستبلغ مساحتها أكثر من 20 كيلو مترا مربعا أي 2000 هكتار وعدد وحداتها السكنية 20 ألف وحدة . وقال الوداعي : بشر أهالي الشمالية أنفسهم حيث كان الحديث، عن أولويتهم في الحصول على بيت في مدينة كاملة الأوصاف، تمثل نقلة نوعية نسبق بها جميع المدن الحديثة، من حيث التصميم والخدمات، والملائمة لحاجات المواطنين، والتماشي مع العادات والتقاليد الاجتماعية، وذلك وفقا للتصريحات التي تسابق المسؤولون